

من ذلك لم يصدر حتى الآن توضيح رسمي باسم اللجنة المركزية لهذه النقطة الهامة والخطيرة .
الموقف السياسي الثاني البارز لحركة المقاومة خلال هذه الفترة كان موضوع الدولة الفلسطينية . فقد نشرت صحف لبنانية (الاتوار - الاسبوع العربي) ، وصحف مصرية (الاهرام) معلومات تتحدث عن حوار يدور منذ مدة داخل اللجنة المركزية حول الموقف من موضوع الدولة الفلسطينية ، كذلك معلومات عن اجتماعات تمت بين مسؤولين في حركة المقاومة ومدنيين من الضفة الغربية لبحث الموضوع . وتعليقا على هذه الاتباء ادلى السيد يحيى حموده رئيس المجلس الوطني بتصريحين صحفيين (٢٠ / ٢٢ / ٢) هاجم فيهما بعنف فكرة الدولة الفلسطينية ، وعلن تمسك كافة المنظمات بالميثاق الوطني الذي يرفض كل الحلول الاستسلامية للقضية الفلسطينية . كذلك اصدرت اللجنة المركزية (٢١ شباط) بيانا خاصا ردت فيه على اخبار الصحف ، اعلنت فيه رفضها لاي بحث في موضوع الدولة الفلسطينية .

٤ - المجلس الوطني الفلسطيني الثامن : عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثامنة في القاهرة من ٢/٢٨ - ٢/٦ وأحيطت هذه الدورة باهتمام جماهيري ورسمي خاص ، لان كثيرا من الاوساط كانت تنتظر منها قرارات تجيب على الاسئلة المطروحة بعد معركة ايلول . ومن المفيد حتى نهم مناقشات المجلس الوطني على حقيقتها ان نتوقف قليلا عند مناقشات اللجنة المركزية التي سبقت انعقاد المجلس ، لان مناقشات المجلس كانت في الحقيقة امتدادا لها .

عقدت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير ثلاثة اجتماعات لها قبل المجلس الوطني ، عقد الاجتماع الاول في دمشق يوم ١٩٧١/٢/٨ ، ودار البحث في هذا الاجتماع حول تقييم الوضع السياسي على ضوء تهديد وقف اطلاق النار على قناة السويس وتجدد مهمة يارينغ ، كذلك تقييم الوضع الداخلي في الاردن ، والاجراءات الفلسطينية اللازمة لمواجهة . ومع تطور النقاش حصر الموضوع بشكل اساسي في موضوع الوحدة الوطنية . وفي التصدي لموضوع الوحدة الوطنية ، برز من جديد نفس الحوار الذي سبق ودار في اجتماعات اللجنة المركزية التي عقدت في عمان بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٥ . هذا الحوار الذي يدور حول موقفين : موقف اول

الاسرائيلي ، والتراجع عن الموقف الذي اتخذته المقاومة سابقا حين عارضت قبول مصر لمقترحات روجرز الامريكية . ونشرت الجريدة على لسان ابراهيم بكر قوله « ان المقاومة ستعود لتتبنى موقف الرئيس عبدالناصر وهو لا تناقض في قبول القاهرة لقرار مجلس الامن ، وفي حق المقاومة بالكفاح المسلح » ، ونشرت على لسان ياسر عرفات قوله « موقف القاهرة الحازم في تنفيذ قرار مجلس الامن اكد ثبات الخط القومي للمتحدة » ، كما نشرت على لسان جورج حبش قوله « زادت قناعتنا بضرورة ان نفرق ما بين استمرار العمل الفدائي ، وقبول القاهرة لقرار مجلس الامن » .

وبنظرة سريعة على هذه المواقف تتوضح أسباب ردود الفعل السريعة لها . اذ ان هذه المواقف كما نشرتها الاهرام ، تعني احداث تغيير جذري في المواقف الاساسية لحركة المقاومة ، توافق فيها على الاستراتيجية العربية الرسمية التي طالما رفضتها ، واكدت رفضها لها . ولكن ما حدث ان كافة الجهات التي ذكرها خبر الاهرام اصدرت بيانات مناقضة . فقد نفت فتح في بيان علني ان يكون ما ورد في الاهرام صحيحا ، ونفت الجبهة الشعبية ما نشر على لسان جورج حبش ، كما نفت الجبهة الديمقراطية انها تقدمت باقتراح للجنة المركزية حول الموضوع ، وكذبت كل ما ورد في الاهرام . ولكن الامر الملفت للنظر هو ان البيان الذي صدر في عمان باسم اللجنة المركزية تعليقا على خبر الاهرام صيغ بطريقة خاصة ، هي الاولى من نوعها في تاريخ تعامل حركة المقاومة مع الموافقة العربية على قرار مجلس الامن . قال بيان اللجنة المركزية الذي اذاعه الناطق الرسمي السيد ابراهيم بكر « ان الثورة ليست ضد ازالة آثار عدوان حرب حزيران وليست ضد استرجاع الدول العربية المعنية لما احتل من اراضيها ، على ان لا يمس هذا حقوق شعب فلسطين او الثورة الفلسطينية من قريب او بعيد » ، ان هذه الصيغة تتجاهل ان السمي العربي لازالة آثار العدوان يتم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي ترفضه حركة المقاومة لانه يعطي لاسرائيل حدودا آمنة ومتمرنا بها ، بالاضافة الى مكاسب اقتصادية وجغرافية ، ولذلك ليس هناك ازالة (مجردة) لآثار العدوان لا تمس « حقوق شعب فلسطين او الثورة الفلسطينية من قريب او بعيد » . وبالرغم